الصباح AL-SABAH

اعترافا بفضل أول قاص كويتي وتقديرا لدور الجيل الثقافي المؤسس

«الملتقى للقصة القصيرة العربية» يطلق اسم «فاضل خلف» على النسخة الحالية من الجائزة

الأديب الراحل فاضل خلف

استبرق أحمد

سميحة خريس

عائشة الدرمكي

عبدالرحمن التمارة

اعترافا وتقديـــرا لدور الجيل الثقافي المؤســـس من رجالات الكويت، قرر القائمـــون على جائزة الملتقى للقصة القصيرة العربيـــة في دورتها الثامنة إطلاق هذه النسخة من الجائزة باسم الأديب الراحل فاضل خلف نظرا لكونه أول قاص كويتي قام بإصدار مجموعة قصصية عـــام 1955، وكانت بعنوان «أحلام الشباب».

من جهة أخرى، تواصل جائزة الملتقى للقصة القصيرة العربية في دورتها الثامنة «2026-2025» مسيرتها الإبداعية في استقطاب الأعمال القصصية العربية من بلدان العالم المختلفة. وبالنظر إلى المكانة الرفيعة التـــي بلغتها الجائزة بتمثيلها للكويت على ســـاحة الجوائز العربية، وحصولها على منصب «نائب الرئيس» في «منتدى الجوائز العربية»، فإن دورتها الثامنة - سوف تعقد بتعاون ثقافي مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وذلك ضمن فعاليات مهرجان القرين الثقافي في نسخته الـ 31.

فتح باب الترشح للدورة الثامنة للفترة في الأول من مايو حتى نهاية يونيو الماضي، وبعد فرز الأعمـــال المتقدمة، وتحديد الأعمال المستوفية لشروط الترشح، تبين أن العدد الإجمالي للمترشحين لهذه الدورة هو 231 مترشحا من جميع الأقطار العربية والعالم، بـ28 بلدا، وجاء عدد السيدات المشاركات في هذه الدورة ممثلا بـ 74 مترشحة، أي بنسبة تصل إلى 32 في المئة، وهو بما يعني اهتماما كبيرا بالجائزة من قبل شريحة كبيرة من الكاتبات العربيات.

وقد ناقش المجلس الاستشاري للجائزة قائمة بالأسماء المترشحة للجنة التحكيم هذه الدورة، واستقر اختيار المجلس على النحو الآتي: د.محمد الشحات رئيسا، د.عبدالرحمن التمارة عضوا، الروائية القاصة سميحة خريس عضوا، د.عائشة الدرمكي عضوا، القاصة استبرق أحمد عضوا.

محمد الشحات

وفي اجتماع لجنـــة التحكيم الأول، اتفقت اللجنة على عدة معايير نقدية، منها الثيمة، وتشمل: الجدة في التناول، وزاوية الرؤية، وحضور الخيال، ودقة العناوين، توظيف اللغة ويشـــمل: التجريب اللغـــوي، وانتقاء المفردات أو بناء الجملة السردية أو الأسلوب، وجماليات البنية السردية «الحبكة»، وتشـــمل: بناء الشخصية، والحدث، الزمان، ومناسبة اللغة مع السرد أو الحوار.

هذا، وقد حددت إدارة الجائزة بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المواعيـــد الخاصة بالدورة الثامنة، وفـــق الجدول الزمني حيث سيكون إعلان القائمة الطويلة بتاريخ 20 يناير المقبل وإعلان القائمة القصيرة في الأسبوع الأول من شهر فبراير المقبل، ويقام احتفال الجائزة في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ضمن احتفالات مهرجان القرين الثقافي الـ 31.

تتمات

القضاء العراقي

833 لسنة 1993، الذي أكد في مادته السادسة أن الاتفاقية لا تمس الحدود بين البلدين، كما سبق ترسيمها بموجب القرار ذاته الصادر عام 1992.

وأوضح زيدان أن الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ وأصبحت ملزمة قانونيًا، استنادًا إلى قاعدة «pacta sunt servanda» في القانون الدولي، التي تنص على وجوب احترام المعاهدات والوفاء بالالتزامات. وقد استكملت إجراءات التصديق على الاتفاقية في مجلس الأمة الكويتي، ما منحها غطاءً قانونيًا ودستوريًا من كلا الطرفين.

أضاف أن المحكمة الاتحاديـــة كانت قد ردّت الدعوى المقامة ضد الاتفاقية سابقًا، لعدم استنادها إلى أساس قانوني أو دســـتوري، ما ثبت شرعية الاتفاقية داخليًا، وحماها من أي طعون لاحقة، وهو ما أسّس لحالة من اليقين القانوني بشأنها على المستويين المحلي والدولي.

وذكر رئيس مجلس القضاء الأعلى أن المحكمة الاتحادية لاحقًا اعتبرت القانون رقم 42 لسنة 2013 غير دستوري، استنادًا إلى اشتراط تصويت ثلثي أعضاء مجلس النواب، وهو ما يُعدّ سابقة خطيرة، إذ يؤدي هذا المعيار الجديد إلى بطلان أكثر من 400 اتفاقية دولية أبرمها العراق وصُدّق عليها سابقًا بالأغلبية البسيطة، ما يعني عمليًا نسف البنية القانونية للاتفاقات الدولية للعراق خلال العقدين الماضيين.

ونبه زيدان إلى أن مبدأ العدول القضائي يُعدّ أداة استثنائية بالغة الدقة، وقد حصره المشرع العراقي بالهيئة العامة لمحكمة التمييز الاتحادية، بموجب المادة «13/أولا/1» من قانون التنظيم القضائي، واشترط أن يكون العدول على «مبدأ قضائي مجرد» وليس على حكم قطعي، وأن يُحال الملف من هيئة تمييزية إلى الهيئة العامة، مع إصدار قرار معلـــل يُظهر الحاجة الملحة لذلك العدول، مع عدم المساس بالمراكز القانونية أو الحقوق المكتسبة.

أضاف أن هذا التقييد الصارم هدفه حماية اســـتقرار التعاملات القانونية، وصـــون مبدأ حجية الأحكام كما نصّت عليه المادة «105» من قانون الإثبات، والحيلولة دون أن تتذرع أي سلطة قضائية بمفاهيم «الإصلاح» أو «التطور» لتغيير نتائج نزاعات حُسمت نهائيًا.

ولفـــت رئيس مجلس القضـــاء الأعلى إلى أن المحكمة الاتحادية العليا، رغم عدم وجود أي نص في الدستور أو في قانون المحكمة يمنحها صلاحية العدول، قد أدرجت في نظامها الداخلي مادة «45»، تتيح لها تعديل مبادئها كلما اقتضت «المصلحة الدســـتورية والعامة»، وهو ما اعتبره خروجًا على الطبيعة الإجرائية للأنظمة الداخلية، وتجاوزًا صريحًا لتدرج القواعد القانونية، حيث لا يجوز للنظام الداخلي أن يمنح المحكمة صلاحيات إضافية لم ينص عليها القانون أو الدستور.

أضاف أن المحكمة لم تكتف بذلك، بل اســـتخدمت هذا النص للطعن بحكم قطعي صادر عنها بتاريخ 18 ديسمبر 2014 يتعلق باتفاقية خور عبدالله، ووصفت نقض الحكم بأنه «عدول»، رغم أن المادة «45» التي استندت إليها تنص صراحة على أن العدول لا يكون إلا عن مبدأ مجرد وليس عن حكم. واعتبر أن هذا الإجراء مثّل مساسًـــا مباشرًا بحجية الأمر المقضي به، وخلق فراغًا تشريعيًا واضطرابًا دبلوماسيًا، لا سيما وأن الحكم الملغى كان يُشكل الأساس لالتزام معاهدي مودع رسميًا لدى الأمم المتحدة.

وأكد القاضي فائق زيدان أن أي قرار يُطلق عليه «عدول» خارج الأطر القانونية، خصوصًا إذا مس حكمًا نهائيًا أو صدر عن جهة لا تملك الاختصاص، يُعد لاغيًا من الناحية القانونية، ويُلحق ضررًا بالغًا بمبدأ سيادة القانون، ويقوض ثقة المواطنين والمؤسسات في استقلال وشفافية القضاء.

واختتم زيدان بالتأكيد على أن القرار الأول للمحكمة الصادر عام 2014 اتسم بالانسجام الكامل مع أحكام الدستور العراقي وقواعد القانون الدولي، وأسهم في ترسيخ اليقين القانوني داخليًا وخارجيًا، بينما القرار الثاني الصادر في 2023 افتقر إلى الأساس الدستوري والقانوني، وتسبب في تداعيات قانونية ودولية لا يُستهان بها.

إقرار مسودة

الكفاءة في تنفيذ المبادرات والمشروعات.

وذكرت وزارة الداخلية في بيان صحفي، أن الاجتماع الذي عقد بمشاركة ممثلي الجهات الحكومية المعنية، يأتي في إطار حرص دولة الكويت، على مواصلة تطوير منظومة العمل الإنســـاني والخيري، وتعزيز كفاءتها التنظيمية والتشريعية، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية ويصون المكانة المرموقة التي تحظى بها الكويت في هذا المجال.

وأشارت إلى تأكيد اللجنة أن هذه الجهود تأتي تجسيدا لالتزام دولة الكويت الثابت، بدعم العمل الإنساني والخيري وتطوير أدواته، بما يحقق الأثر الإيجابي المستدام، ويعزز من قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات المجتمعات المستفيدة على المستويين المحلي والدولي.

«الداخلية» : كشف

أضافت أنه وعلى ضوء البلاغ تم استدعاء المتهم الذي أقر بتسلم المبلغ مقابل إجراء معاملة الإقامة ومن خلال التحريات تبين أن المتهم شريك في 11 شركة وعلى سجلاتها 162 عاملا.

ولفتت إلى أنه وباستدعاء عدد من العمالة المسجلة على شركاته أقروا بدفع مبالغ مالية تتراوح بين 500 و900 دينار للحصول على الإقامة كما كشفت التحقيقات عن أن بعضهم دفع مبالغ إضافية تتراوح بين 60 و70 دينارا، مقابل تزوير بيانات الرواتب في أذونات العمل بهدف استخراج إقامات من نوع «التحاق بعائل».

وأشارت إلى أنه وفي سياق التحقيق تم استدعاء مواطن بصفته مفوضا بالتوقيع عن الـ11 شركة، حيث أقر بتسلم مبالغ مالية شهرية تتراوح بين 500 و600 دينار وأفاد بأنه يقوم بمراجعة الهيئة العامة للقوى العاملة وتسلم إشعارات وأذونات العمل عبر تطبيق «سهل» الحكومي.

أضافت أنها قامت بإحالة 12 متهما على النيابة العامة، مؤكدة أنه يجري استكمال التحريات والضبط والتفتيش على مقار الشركات المعنية، تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق جميع من يثبت تورطه في هذه الشبكة.

السميط : إلغاء

الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية للمتقدمين وفق آلية تعلن لاحقا.

وأكد الوزير السميط لـ «كونا» أمس، أن ذلك يأتي انطلاقا من حرص «العدل» على ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة والشفافية في تولي الوظائف القضائية، وحفاظا على ثقة المجتمع في رسالة القضاء.

أضاف أن الوزارة ستعيد تنظيم الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية للمتقدمين، وفق آلية جديدة يتم إعلانها لاحقا، بما يضمن سلامة الإجراءات ويعزز ثقة المجتمع في نزاهة القضاء الكويتي.

وشدد على أن وظيفة باحث مبتدئ قانوني المؤهلة للتعيين في منصب وكيل نيابـــة، تعد من الوظائف ذات الطبيعة الخاصة، باعتبارها اللبنة الأولى في تشكيل الصرح القضائي، ولما تمثله من أهميـــة كبرى في بناء هذا الصرح، مؤكدا أن الوظيفة القضائية تمثل ولاية وأمانة تتطلبان أعلى درجات الكفاءة والنزاهة.

وقال الوزير الســـميط إن وزارة العدل تلقت عددا من الشكاوى والتظلمات، بشأن إجراءات القبول التي جرت مؤخرا، وما أثارته من ملاحظات حول سلامتها وصحة نتائجها.

«السكنية»: تنفيذ

عدة داخل مشروعات الرعاية السكنية، سواء من خلال إنارة الطرق أو المباني العامة الذكية.

البحرين تعلن

البحرين، عن سعادته لتزامن الزيارة مع الذكرى الثالثة والخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماســـية بين البلدين، واستئناف التمثيل الدبلوماسي للبحرين في لبنان.

وعقد الطرفان جلسة مباحثات ثنائية واستعرضا مسار العلاقات الأخوية الوثيقة، وسبل تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات، بما يحقق تطلعات البلدين ويخدم مصالحهما المتبادلة، وأكدا الحرص المستمر على تنمية العلاقات البحرينية اللبنانية، والتطلع إلى دفعها للأمام بما يعود بالخير والنماء على البلدين والشعبين.

كما بحث الجانبان مجريات الأحداث في المنطقة والتطورات الإقليمية والدولية موضع الاهتمام المشترك، وتبادلا وجهات النظر بشأنها، كما جرى بحث المستجدات على الساحة اللبنانية والجهود المبذولة تجاهها.

وأغلقت البحرين سفارتها في بيروت في أكتوبر 2021 عقب تصريحات لوزير الإعلام اللبناني الســـابق جورج قرداحي، وصفتها دول مجلس التعاون الخليجي بالمسيئة.

وكان سفير البحرين الجديد لدى لبنان، وحيد مبارك سيار، المقيم حاليا في سوريا أبلغ رئيس الحكومة اللبنانية نواف سلام، بداية الشهر الحالي استعداد بلاده لإعادة فتح سفارتها في بيروت.

مؤشرات بقرب

وقف إطلاق النار، ووافقت على مقترح اتفاق غزة، مشيرة إلى أن القـــرار الآن بيد إسرائيل، وأكدت أن رد الحركة تضمن ملاحظات على آلية المساعدات والانسحاب وضمان وقف الحرب.

وذكرت المصادر أن رد «حماس» سلم للوسطاء ولم ينقل لإسرائيل، وأن الوسطاء المصادر طلبوا من الحركة تعديلات ليكون ردها إيجابيا.

من جهة أخرى، كشفت صحيفة «يديعوت أحرنوت» أن الوسطاء من قطر ومصر، المشاركين في مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة والإفراج عن الرهائن، قد تلقوا رد حركة «حماس» على المقترح الأخير، إلا أن الرد لم يكن مرضيا حتى الآن، وفقا لمصدر مطلع على التفاصيل.

وأشار المصدر إلى أن الوسطاء يطالبون حماس بإدخال «مجموعة من التحسينات»، على ردّها للسماح بمواصلة المفاوضات.

أضاف أن مسؤولين في القدس وصفوا الرد بأنه مخيب للآمال، مؤكدين أنه في حال طرأ تحسّن كبير على الرد المحدث، ســـيكون بالإمكان المضي قدمـــا في العملية التفاوضية.

وكان مســـؤول إسرائيلي قد أكـــد لموقع «واللا» أن مفاوضات صفقة وقف إطلاق النار في قطاع غزة باتت في المرحلة الأخيرة.

كما أوضحت مصادر للقناة 12 الإسرائيلية أن معظم النقاط الخلافية بشـــأن اتفاق غزة تم حلها، وأن رد حماس من المتوقع أن يصل خلال ساعات.

وقال مسؤول إسرائيلي كبير إن تل أبيب «تتوقع رد حماس عـــاجلا، على المقترح الجديد الذي قدم لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، حســـبما نقلت القناة 12 الإسرائيلية.

وبحسب ما أوردته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فإن الوسطاء المشاركين في المحادثات الجارية، لا سيما في الدوحة والقاهرة، يقدرون أن حركة «حماس» ستبلغ بردها خلال الأربع والعشرين ســـاعة المقبلة، في ظل وجود خلاف محوري لا يزال قائما حول مدى انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي أعادت احتلالها خلال العمليات العسكرية الأخيرة في غزة.

ورغم هذه الخلافات، تشير مصادر إسرائيلية مطلعة إلى أن التفاهمـــات التي جرى التوصل إليها حتى الآن تتيح إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال مدة قصيرة، إذا ما أبدى الطرفان شيئا من «المرونة»، وفق تعبير تلك المصادر.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، كشفت نقلا عن مصادر، تفاصيل تتعلق باتفاق غزة بين إسرائيل وحركة «حماس».

ونقلت الصحيفة عن مصدر أمني إسرائيلي، وآخر فلســـطيني مقرّب من حماس، قولهما إن الصفقة ستشمل إطلاق سراح 10 محتجزين إسرائيليين أحياء، بالإضافة إلى نقل 18 جريحا، مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين.

وســـيتم إطلاق سراح المحتجزين ونقل الجثث على خمس مراحل خلال وقف إطلاق النار الذي من المقرر أن يستمر 60 يوما.

ووفق المصدر الإسرائيلي فإنه بموجب الخطة، سيُطلب من «حماس» الامتناع عن إقامة «مراسم إطلاق سراح» مصوّرة، كما فعلت عند الإفراج عن المحتجزين خلال وقف لإطلاق النار تمّ التوصل إليه في وقت سابق من هذا العام.

من جهة أهر، وفي اليـــوم الـ 656 من حرب الإبادة على غزة، ارتكبت قـــوات الاحتلال مجزرة في حي تل الهوى بقصف ليلي، كما استهدفت نازحين في مخيم الشاطئ. وكثفت إسرائيل الغارات على دير البلح، وذلك بعد يوم شهد مجازر جديدة سببت استشهاد أكثر من 80 مواطنا فلسطينيا.

وفي الجانب العسكري، أوقعت عمليات جديدة للمقاومة الفلسطينية إصابات بصفوف جنود الاحتلال في خان يونس ودير البلح.

وأعلن الجيش الإسرائيلي قيام قواته بقصف نحو 120 هدفاً في أنحاء قطاع غزة، خلال اليوم الماضي، وفق ما أوردت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الأربعاء.

ونقلت الصحيفة الإسرائيلية عن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي القول إن القصف «شـــمل خلايا مسلّحة، ومباني عسكرية، وأنفاقاً قتالية، ومنشآت مفخّخة، وبنى تحتية أخرى».

أضاف المتحدث أنه «خلال عمليات اللواء 401 في جباليا، جرى القضاء على عدد من المسلّحين الذين اقتربوا من القوات، بواسطة طائرات».

كما ذكرت التقارير أن «الفرقة 98 عززت عملياتها في مدينة غزة، وأن قوات من الفرقة 143 دمّرت العشرات من مواقع البنية التحتية الإرهابية في جنوب قطاع غزة».

من جانبها، أفادت وكالة الصحافة الفلسطينية بمقتل 17 مواطناً فلسطينياً، بينهم صحافية، وإصابة آخرين، منذ فجر الأربعاء، في غاراتٍ إسرائيلية متواصلة على قطاع غزة.

وأشـــارت الوكالة إلى أنه مِن بين القتلى 10 مواطنين قُتلوا جراء قصف إسرائيلي على وسط وغرب غزة، مِن بينهم الصحافية ولاء الجعبري وزوجها وأولادهما، في حين جرى انتشال بقية الجثامين من مناطق متفرقة في مدينة دير البلح وسط القطاع.

يأتي ذلك وسط تحذير أكثر من مائة منظمة غير حكومية، الأربعاء، من خطرٍ تقشّي «مجاعة جماعية» في غزة.

والأربعاء، أيضاً، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة تسجيل 10 وفيات بسبب المجاعة وسوء التغذية في القطاع خلال الـ24 ساعة الماضية.

وقالت الـــوزارة، في منشـــور على صفحتها بموقع «فيسبوك»، الأربعاء: «سجلت مستشفيات قطاع غزة 10 حالات وفاة جديدة بسبب المجاعة وسوء التغذية في قطاع غزة خلال 24 ساعة الماضية»، مشيرة إلى ارتفاع العدد الإجمالي لوفيات المجاعة وسوء التغذية في القطاع إلى 111 حالة وفاة.

صدام بين مروحية

وذكرت أن المدمرة هددت باستهداف المروحية الإيرانية وطالبتها بمغادرة المنطقة، لكـــن الطيار الإيراني واصل مهمته وأعاد تكرار تحذير الابتعاد عن مياه إيران.

وأشارت الوكالة إلى أنه وبعد التهديد المتكرر من المدمرة الأميركية، تدخل نظام الدفاع الجـــوي للجيش الإيراني، وأصدر تحذيرا حاسما ،أكد أن الطائرة المروحية تحت حماية كاملة من قوات الدفاع الجوي، وأن السفينة الأميركية ملزمة بتغيير مسارها.

وأوضحت أن المدمرة الأمريكيـــة رضخت في نهاية المطاف وابتعدت عن مياه إيران الإقليمية.

والمدمرة فيتزجيرالد دخلت الخدمة عام 1995، وشاركت في غزو العراق عام 2003، ويبلغ طولها 154 مترا.

ويأتي الحادث بعد أسابيع من ضربات أمريكية استهدفت مواقع نووية إيرانية، ضمن هجوم كبير بدأته إسرائيل واستهدف المواقع النووية وعددا من القادة العسكريين والعلماء النوويين، وردت إيران باستهداف مواقع مختلفة في إسرائيل بصواريخ باليستية.